

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دستور الجمهورية التونسية



إعداد وترتيب:

سجا العبودي

منشورات چتر دانش

ايران - طهران

عنوان قراردادی	: تونس. قانون اساسی Tunisia. Constitution
عنوان و نام پدیدآور	: دستورالجمهوریهالتونسیه/ اعداد و ترتیب سجا العبودی.
مشخصات نشر	: تهران: چتر دانش، ۱۴۰۰.
مشخصات ظاهری	: ۸۴ ص؛ ۱۲×۱۷ س.م.
شابک	: ۹۷۸-۶۰۰-۴۱۰-۴۸۰-۷
وضعیت فهرست نویسی	: فیبا
یادداشت	: عربی.
موضوع	: قانون اساسی — تونس
موضوع	: Constitutions — Tunisia
شناسه افزوده	: عبودی، سجا، ۱۹۹۴ - م.، گردآورنده
رده بندی کنگره	: KTV۲۰۶۳/۸۱۳۹۵
رده بندی دیویی	: ۳۴۲/۶۱۰۲۳
شماره کتابشناسی ملی	: ۷۵۷۶۳۷۸
وضعیت رکورد	: فیبا

عنوان کتاب	: دستورالجمهوریهالتونسیه
الناشر	: چتر دانش
إعداد و ترتیب	: سجا العبودی
سنة الطبع	: الطبعة الاولى - ۱۴۰۰ ش
العدد	: ۱۰۰۰
شابک	: ۹۷۸-۶۰۰-۴۱۰-۴۸۰-۷
سعر	: ۵۰۰۰۰ تومان

دار النشر: ایران، طهران، ساحة انقلاب، شارع منيري جاويد (ارديبهشت شمالي)، رقم الدار ۸۸

ارقام الهاتف: ۶۶۴۹۲۳۲۷ - ۶۶۴۰۲۳۵۳

البريد الإلكتروني: nashr.chatr@gmail.com

جميع حقوق المؤلف والناشر محفوظة

كلمة الناشر

إن لدراسة القانون بجميع فروعهِ واتجاهاته تحتل أهمية بالغة في حياة الأفراد لذلك فإن دراسته تعتبر في بلادنا واحدة من أكثر الأشياء أهمية في مجالات التخصص الجامعي، ومن بينها الدراسات العليا، ولذا فقد جذب عدداً كبيراً من طلاب العلوم الإنسانية. الذين يدخلون ساحة الخدمة بعد تخرجهم من الجامعات ويعملون بوظائفهم في المجالات المختلفة.

يجب على الطلاب الذين يختارون دراسة القانون، على دراية بقوانين بلادهم. ودراية قوانين البلدان الأخرى مهم أيضاً لهؤلاء الطلاب؛ لذا فإننا نهتمّ بنشر قوانين الدول العربية.

يمتدّ الوطن العربي على مساحة واسعة تتوزع بين قارتين وتوطن فيها شعوب من قوميات وأصول واديان ومذاهب مختلفة.

كانت بعض الدول تحت الاستعمار البريطاني والبعض الآخر كان تحت الاستعمار الفرنسيّ مثل سوريا و لبنان وبعضها كان تحت الاستعمار الايطالي مثل ليبيا، وقبل ذلك كلّه كانت هذه الدول تخضع لسيطرة الامبراطورية العثمانية، وبطبيعة الحال فإن الواقع القانوني والدستوري لهذه البلدان قد تأثر بالقوى الاستعمارية التي كانت تسيطر عليه.

وبعد استقلال هذه الدول بدأت بكتابة دساتيرها و تعرّضت

هذه الدّول لتقلبات كثيرة فبعضها كان تحت الأنظمة الملكية و بعضها كان تحت الأنظمة القومية الأمر الذي انعكس على دساتير هذه البلدان.

وقد القت احداث ما يسمّى بالربيع العربي بضلالها على الواقع الدستوري لهذه البلدان فقد تغير النّظام في كلّ من تونس و مصر و ليبيا و اليمن و السّودان وقبل ذلك في العراق الأمر الذي استوجب من تلك الدّول ان تكتب دساتير جديدة، وحتى البلدان التي لم تتغير انظمتها بادرت إلى اجراء اصلاحات على شكل تعديلات دستوريّة كما هو الحال في سوريا.

لذلك وجدنا من الأهمية بأن نقوم بجمع هذه الدساتير مع آخر التعديلات؛ لان ذلك سيشكل فائدة كبيرة للباحثين في المجال القانوني والدستوري عسى أن يصب جهدنا هذا في خدمة العلم وطلابيه.

مؤسسة الدراسات العليا «چتر دانش»: كمؤسسة رائدة في نشر القوانين والكتب التعليمية الغنية والحديثة، تمكنت من اتخاذ خطوات فعالة لمرافقة طلاب علم القانون.

وتفتخر هذه المؤسسة مع الاستفادة من تجاربها العديدة والملاحظة الدقيقة للاحتياجات الأكاديمية لرواد العلم بجهدها الكثير في نشر الكتب التي تكون أهم إنجازاتها، تسهيل

التدريب، وتسريع تعلّم الباحثين.

في هذا المجال العلميّ منشورات چتر دانش آملٌ أن تتجلي
بواسطة الخدمات الرائعة قدرها أكثر فأكثر.

فرزاد دانشور

مدير منشورات چتر دانش

الفهرس

٩.....	التوطئة
١٢.....	الباب الأول: المبادئ العامة.....
١٨.....	الباب الثاني: الحقوق و الحريات
٢٧.....	الباب الثالث: السلطة التشريعية
٣٩.....	الباب الرابع: السلطة التنفيذية
٣٩.....	القسم الأول: رئيس الجمهورية
٤٩.....	القسم الثاني: الحكومة
٥٨.....	الباب الخامس: السلطة القضائية
٥٩.....	القسم الأول: القضاء العدلي والإداري والمالي
٦١.....	الفرع الأول: المجلس الأعلى للسلطة القضائية
٦٢.....	الفرع الثاني: القضاء العدلي
٦٣.....	الفرع الثالث: القضاء الإداري
٦٤.....	الفرع الرابع: القضاء المالي
٦٥.....	القسم الثاني: المحكمة الدستورية
٦٩.....	الباب السادس: الهيئات الدستورية.....

٦٩.....	القسم الأول: هيئة الانتخابات
٧٠.....	القسم الثاني: هيئة الاعلام
٧١.....	القسم الثالث: هيئه حقوق الانسان
٧٢....	القسم الخامس: هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد
٧٣.....	الباب السابع: السلطة المحلية
٧٨.....	الباب الثامن: تعديل الدستور
٧٩.....	الباب التاسع: الأحكام الختامية
٨٠.....	الباب العاشر: الأحكام الإنتقاليّة

التوطئة

بسم الله الرحمن الرحيم

نحن نواب الشعب التونسي، أعضاء المجلس الوطني التأسيسي،

اعتزازا بنضال شعبنا من أجل الاستقلال وبناء الدولة والتخلص من الاستبداد استجابة لإرادته الحرّة، وتحقيقا لأهداف ثورة الحرية والكرامة ثورة ١٧ ديسمبر ١٤-٢٠١٠-٢٠١١، ووفاء لدماء شهدائنا الأبرار ولتضحيات التونسيين والتونسيات على مرّ الأجيال، وقطعا مع الظلم والحييف والفساد، وتعبيرا عن تمسك شعبنا بتعاليم الإسلام ومقاصده المتّسمة بالتفتّح والاعتدال، وبالقيم الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان الكونية السامية، واستلهاما من رصيدنا الحضاري على تعاقب أحقاب تاريخنا، ومن حركاتنا الإصلاحية المستنيرة المستندة إلى مقوّمات هويتنا العربية الإسلامية وإلى الكسب الحضاري الإنساني، وتمسّكا بما حقّقه شعبنا من المكاسب الوطنية،

وتأسيسا لنظام جمهوري ديمقراطي تشاركي، في إطار دولة مدنية السيادة فيها للشعب عبر التداول السلمي على الحكم بواسطة الانتخابات الحرة وعلى مبدأ الفصل بين السلطات

والتوازن بينها، ويكون فيه حقُّ التنظيمِ القائمِ على التعددية، وحيادُ الإدارة، والحكمُ الرشيدُ هي أساسُ التنافسِ السياسي، وتضمن فيه الدولة علوية القانون واحترام الحريات وحقوق الإنسان واستقلالية القضاء والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين والمواطنات والعدل بين الجهات،

وبناء على منزلة الإنسان كائنا مكرّما، وتوثيقا لانتمائنا الثقافي والحضاري للأمة العربية والإسلامية، وانطلاقا من الوحدة الوطنية القائمة على المواطنة والأخوة والتكافل والعدالة الاجتماعية، ودعمًا للوحدة المغاربية باعتبارها خطوةً نحو تحقيق الوحدة العربية، والتكامل مع الشعوب الإسلامية والشعوب الإفريقية، والتعاون مع شعوب العالم، وانتصارا للمظلومين في كلِّ مكان، ولحقِّ الشعوب في تقرير مصيرها، ولحركات التحرر العادلة وفي مقدمتها حركة التحرر الفلسطيني، ومناهضة لكلِّ أشكال الاحتلال والعنصرية، ووعيا بضرورة المساهمة في سلامة المناخ والحفاظ على البيئة سليمةً بما يضمن استدامة مواردنا الطبيعية واستمرارية الحياة الآمنة للأجيال القادمة، وتحقيقا لإرادة الشعب في أن يكون صانعا لتاريخه، مؤمنا بأن العلم والعمل والإبداع قيم إنسانية سامية، ساعيا إلى الريادة، متطلعا إلى الإضافة الحضارية، وذلك على أساس استقلال القرار الوطني،

والسلم العالمية، والتضامن الإنساني،

فإننا باسم الشعب نرسم على بركة الله هذا الدستور.